الفصل الثاني

العملية السلمية المصرية الإسرائيلية
وأثرها على منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: تأثير العملية السلمية بين مصر وإسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية

لم تقف أهمية إسرائيل الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، عند الحدود التي رُسِّخت في عهد الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر بل وتجاوزتها. فقد قفزت في المرحلة الأخيرة من إدارة الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford)، إلى رأس قائمة المتنفّذين الإقليميين بعد إيران والمملكة العربية السعودية، بل إنها تميّزت بأنها الوحيدة التي تتمتّع بأهمية وبمهمة دولية، تتجاوز منطقة الشرق الأوسط. فمن ذلك مثلاً أنها كانت تسلّح عملاء الولايات المتحدة في الأمريكيتين: الوسطى والجنوبية، وتبني علاقات وثيقة مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا. ثمَّ كانت مساهمة الرئيس جيمي كارتر (Jimmy Carter) الذي خلف فورد في الإدارة الأمريكية في تلك الإستراتيجية النامية، هي ضم مصر إلى كوكبة القوى الإقليمية التي قد تجنّب الولايات المتحدة عبء التدخّل المباشر [1].

وكانت الأحداث السياسية قد جلبت وجوه جديدة إلى السلطة في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في بداية عام 1977؛ فأصبح جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في كانون ثانٍ (يناير)، وانتُخب مناحيم بيغن رئيساً لوزراء إسرائيل في آذار (مارس)، ثمَّ تولّى منصبه في حزيران (يونيه). وفي الوقت نفسه أعلن المجلس الوطني الفلسطيني للمرة الأولى في اجتماعه الذي انعقد في آذار (مارس)، عن رغبته في السعي للحصول على (دولة وطنية مستقلة)؛ كجزءٍ من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وكان ذلك جزءاً من سلسلة من الشروط التي أُمليت على منظمة التحرير للمشاركة في مؤتمر جنيف، وكانت أوضح تعبير عن رغبة المنظمة في الانخراط في الدبلوماسية الدولية [2].

---

[1] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص68.

[2] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, pp. 234-235.*

وكان الرئيس كارتر قد أحيا فكرة أن السعي إلى السلام، ينبغي أن يتركّز على وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضي المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية. كما أنه كان يعترف بالوعي السياسي الفلسطيني كحقيقةٍ واقعة، تتطلب جهداً لإشراك الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم [1]. وكان الرئيس كارتر وموظفو البيت الأبيض ومستشاروه قد حققوا درجة نادرة من توافق الآراء، بشأن النهج الواجب اتخاذه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وخلافاً للمنافسة التي كانت موجودة بين وليام روجرز وهنري كيسنجر خلال فترة رئاسة نيكسون للمرة الأولى، فإن سايروس فانس (Cyrus Vance) وزير الخارجية الأمريكي وزبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) مستشار الأمن القومي، اتفقا عموماً على شروط تسوية مثالية، وعلى أهمية تلك التسوية على المصالح الأميركية ومصالح حلفائها، وقد اتفقت جميعها على اتفاق شامل كان من أفضله إجراءات كيسنجر الخطوة خطوة، بعد أن أدركت أن السادات يفضّل ذلك المسار، معرباً عن أمله في التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يعجّل في ضخ المساعدات الاقتصادية الأمريكية لاقتصاد بلاده السيئ. ففي كانون ثانٍ (يناير) 1977 كانت هنالك موجات من الاضطرابات الخطيرة في مصر، نتيجة لجهود الحكومة لرفع الأسعار على المواد الغذائية. وبالتالي: خفّض الدعم على تلك السلع؛ ففي رأي السادات أن تحقيق سلام شامل على حدة مع إسرائيل، وتعزيز علاقات مصر مع الولايات المتحدة، سوف يحقق الاستقرار في بلاده، فضلاً عن استقرار حكمه [2].

فمنذ أن بدأت مصر في عهد السادات بتطبيق ما عُرف بسياسة الانفتاح والخصخصة ابتداءً من عام 1975، كان ذلك التوجّه إيذاناً بإلغاء وتجاوز نهج الرئيس جمال عبد الناصر، بالنسبة لثوابته الوطنية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وبداية مرحلة نقيضة لكافة مواقف وسياسات عبد الناصر، بحيث تتوافق سياسات الانفتاح الاقتصادي مع متطلباتها السياسية، بالنسبة لعملية التفاوض والاعتراف بدولة إسرائيل [3].

وفي هذا الجانب: لم تكن قيادة منظمة التحرير وحركة فتح تحديداً قادرة على رفض سياسات السادات الجديدة، لأن معظم أعضاء قيادة المنظمة كانوا طبقياً أقرب في السياسة والاقتصاد إلى التركيبة الطبقية في مصر الساداتية. وكان السادات على إطلاع بأوضاع القيادة

---

[1] - تشيرجي، أمريكا والسلام، ص125.

[2] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 240.*

[3] - مقابلة مع غازي الصوراني.

الفلسطينية عموماً وحركة فتح خصوصاً، وإدراكه بأهمية التواصل مع قيادة فتح التي رأى في منطلقاتها وسياساتها البراجماتية مساحة مشتركة مع سياساته ومنطلقاته. وبالتالي: لم يكن مستغرباً حرصه على التواصل مع قيادة حركة فتح؛ لذلك حرص على اطلاعها على خطواته أولاً بأول، منذ انفرد بالحكم في صيف عام 1971. وبناء على ذلك: قام بإبلاغ صلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في قيادة المنظمة، بأمر حرب عام 1973 قبل اندلاعها بخمسة أيام؛ فسافر خلف من فوره إلى بيروت وأبلغ عرفات، الذي قام بدوره بدعوة المجلس الثوري إلى الانعقاد لبحث الأمر واتخاذ الخطوات، التي تكفل مشاركة منظمة التحرير في الحرب في حدود إمكاناتها. وعلى أثر انتهاء الحرب ثمَّ بدء العملية السياسية، والاتفاق على عقد مؤتمر جنيف، أعاد السادات الكرّة وأبلغ صلاح خلف بضرورة موافقة المنظمة على المشاركة في المؤتمر المذكور؛ فوافق عرفات على ذلك، فانشقّت الساحة الفلسطينية ما بين مؤيدٍ لتسويةٍ لم يطرحها أيّ من المعنيين (إسرائيل والولايات المتحدة)، وما بين رافضٍ لتلك التسوية. وفي ذلك السياق ليس خافياً أن غرض السادات، كان توفير رديف فلسطيني له في خطواته السلمية المعروفة [1].

وإزاء المكاسب السياسية الكبيرة التي حققتها منظمة التحرير في عام 1976، اندفعت قيادتها منذ مطلع عام 1977 في تأهيل نفسها؛ لتكون طرفاً فاعلاً في جهود التسوية السلمية التي استعادت زخمها، مستفيدةً من تحقيق المصالحة العربية، ووصول إدارة أمريكية ديمقراطية جديدة إلى سدة الحكم بزعامة الرئيس كارتر، التي أظهرت من خلال تحركاتها الأولى رغبتها في توجيه تلك الجهود نحو الحل الشامل، الذي أخذ في اعتباره الحقوق المشروعة للفلسطينيين. فبعد مضي بضعة أسابيع على تسلّم تلك الإدارة مسئولياتها، قام فانس بجولة استكشافية في منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة من 14-21 شباط (فبراير) 1977، أدلى خلالها بعددٍ من التصريحات المهمة، منها تصريحه في مدينة الرياض الذي اعتبر فيه أن القضية الفلسطينية هي في قلب أزمة الشرق الأوسط، وأنه لا بد من حلّها للتوصّل إلى تسوية. وبعد عودته إلى واشنطن، أشار فانس إلى رغبة جميع الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط، في استئناف أعمال مؤتمر السلام في جنيف [2].

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - فيليب روندو، **الشرق الأوسط في البحث عن السلام 1973-1982**، باريس، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 1982، ص72؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص256.

وفي 9 آذار (مارس) طرح الرئيس كارتر عدداً من الأفكار حول إمكانية التوصّل إلى السلام الشامل في المنطقة، كان من أهمها فكرة الانسحاب الإسرائيلي على مراحل، من جميع الأراضي التي تمَّ احتلالها في حرب 1967 إلى حدود تمكّنها من الدفاع عن نفسها، في مقابل ضمانات أمنية معينة، وقبول العرب بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها. وفي 17 من الشهر نفسه استكمل كارتر مشروعه السلمي، بإشارةٍ إلى ضرورة أن يكون هناك وطناً قومياً (Homeland) للفلسطينيين. مؤكداً بأن تلك الإجراءات التي سيتخذها الفلسطينيون لإقامة هذا الوطن، يجب أن تتم في إطار الأمة الأردنية [1]. ثمَّ سرعان ما وثب الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي نحو التسوية السلمية إلى مرحلة متقدمة؛ ففي آيار (مايو) وفي أعقاب زيارة ياسر عرفات لموسكو، لم تُكذّب إدارة كارتر أنباء لم تتأيّد عن أن الاتحاد السوفيتي نقل استعداد عرفات لقبول حق إسرائيل في الوجود، مقابل تأييد إسرائيل للوطن القومي للفلسطينيين. ويبدو أن تلك الأنباء تبنّت مادة أخرى، عندما دعا كارتر إسرائيل إلى قبول إقامة وطن قومي للفلسطينيين، مقابل قبول منظمة التحرير وجودها الشرعي. وبعد عدة أيام أشارت المنظمة إلى موافقتها من حيث المبدأ على إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعت كارتر إلى تحديد مكان تصوره للوطن القومي للفلسطينيين [2].

وبالتالي: فبعد قبول عرفات وقيادة منظمة التحرير من حيث المبدأ إقامة دولة فلسطينية، تضم الضفة الغربية وقطاع غزة مع علاقة غير واضحة مع الأردن، كان على المنظمة أن تقبل بالقرار رقم (242) كثمنٍ لكسب التأييد لمطالبها السياسية؛ فعرض زعماؤها أفكاراً مختلفة، فاقترحوا قبول ذلك القرار إذا تمَّ تعديله، بحيث يعترف بالحقوق القومية الفلسطينية. فإذا فشل ذلك، فإنها تقبل إجراءً جديداً من مجلس الأمن، يعيد تأكيد قراره (242) ويؤيد الحقوق القومية الفلسطينية. كما أشارت القيادة الفلسطينية إلى استعدادها لقبول جوهر القرار المذكور، إذا وازنت الإدارة الأمريكية التزامها بوجود إسرائيل بمساندة هدف إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وبحسب ما قاله إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري: فإن عرفات كان يخشى في حالة قبول المنظمة بالقرار رقم (242)، والذي يشير إلى حق كل دولة في العيش بسلام، أن تكون قد اعترفت عملياً من جانبٍ واحد بدولة

---

[1]- روندو، **الشرق الأوسط في البحث**، ص73.

[2]- تشيرچي، **أمريكا والسلام**، ص134.

إسرائيل وحقها في العيش بسلام، بينما لا تحصل هي على أي ضمان أو أي اعتراف بحق الفلسطينيين بالعيش بسلامٍ داخل كيانٍ وطنيٍ مستقل [1].

ومما سبق نصل إلى نتيجة مفادها: أن القيادة الفلسطينية وقبل زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، قد وصلت إلى فكرة القبول بدولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت عام 1967، ودون تحديد لماهية هذه الدولة، ودون تحديد لمعالمها الجغرافية وحدودها السياسية. والذي كان يؤرّق القيادة الفلسطينية فقط هو اعترافها بإسرائيل كدولةٍ تعيش بسلام، بينما لم يحصل الفلسطينيين بعد على مثل هذا الاعتراف، بأن يكون لهم كيان وطني مستقل.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني، قد قرّر في دورته الثالثة عشرة خلال الفترة من 12-20 آذار (مارس) 1977 - كما سبق الإشارة - تبنّي هدف الدولة الفلسطينية المستقلة. وبذلك التحديد تخلّى المجلس الوطني عن البرنامج المرحلي الذي تبناه في عام 1974، والذي نادى بإقامة سلطة وطنية مستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، كما خلا من أي إشارة إلى إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي تمَّ تبنيّها في عام 1968. وانفردت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من بين كافة أطراف جبهة الرفض، في معارضة ذلك التحول من هدف السلطة الوطنية إلى هدف الدولة الفلسطينية المستقلة، وأصرّت منفردة على موقف الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ثمَّ في تعليقٍ لاحق على ما تضمنه الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني، أشارت الجبهة الشعبية إلى أن تعبير (دولة مستقلة) الوارد في الإعلان، يأتي على يمين برنامج النقاط العشرة الإصلاحي الانتهازي [2].

ومن الجدير بالذكر: أن الضغط السوري المتواصل وتجدد العنف في بيروت، شكّل تحدياً خطيراً لمنظمة التحرير التي باتت مقتنعة في بداية عام 1977، بأن هناك فرصة حقيقية وشيكة أمامها تلوح في الأفق؛ للقيام بدورٍ في عملية السلام في الشرق الأوسط. وكشف الرئيس السادات والملك حسين التوقعات العربية في بداية كانون ثانٍ (يناير)،

---

[1] - المرجع السابق، ص139-140.

[2] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص105-109.

بدعوتهما إلى استئناف مؤتمر جنيف للسلام، وأكّدا مجدداً في بيانهما المشترك: اعترافهما بمنظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأصرّا على مشاركتها في المحادثات مفاوضاً مستقلاً على قدم المساواة مع الوفود الأخرى، وأضافا: بأن العملية السلمية يجب أن تؤدي إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل. ومع توقُّع قيادة الاتجاه السائد في منظمة التحرير إحياء الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، بادرت إلى فتح حوار خفي مع بعضٍ ممن يتسمّون بالحمائم الإسرائيليين، فقد كشف الجنرال الإسرائيلي المتقاعد متياهو بيليد في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) من العام نفسه، أنه اتفق مع مسئولين فلسطينيين لم يسمهم على مبادئ السلام. وكانت تلك الاتصالات قد تمّت في عدة عواصم أوروبية خلال العام الماضي، بإشراف محمود عباس (أبي مازن) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وذلك مع إنكار الناطقين باسم منظمة التحرير تلك الواقعة إنكاراً شديداً [1].

ومن نافلة القول: إن منظمة التحرير بدأت في تلك المرحلة ممارسة نشاطها السياسي والتنظيمي والعسكري، في ظل أوضاع جديدة وخطيرة في آنٍ واحد. فقد شهدت تلك المرحلة توقف حرب السنتين في لبنان، ثمَّ دخول قوات الردع العربية التي تشكّلت بموجب قرار صادر عن قمة القاهرة، وكانت تتألف في الأساس من الوحدات السورية. وما أن بدأت بوادر الاتفاق تظهر على الساحة اللبنانية، حتى بدأت حرب الحدود في الجنوب اللبناني التي أشعلتها القوات الانعزالية اللبنانية والقوات الإسرائيلية ضد التواجد العسكري الفلسطيني في الجنوب؛ لتبدأ معها حروب المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية في لبنان. كما شهدت تلك المرحلة تطوراً خطيراً انعكس على مجمل مسار الصراع العربي- الإسرائيلي، وترك آثاره السلبية على الساحة العربية برمتها، وتمثّل في زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة، واستمرار ذلك النهج وصولاً إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وبذلك طُرحت أمام القيادة الفلسطينية مهمات وتحديات جديدة، تستدعي تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية وتطويرها، وتتطلب الارتقاء بتحالفات الثورة الفلسطينية سواء أكانت على الساحة اللبنانية أم الساحة العربية بمجملها، للوقوف في وجه التراجع الذي بدأه السادات، وللتصدي لاتفاقيات كامب ديفيد وما تمخضت عنه كمشروع الحكم الذاتي الإداري [2].

---

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص588-589؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص127.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص269.

ومن المعروف أن المبادرات والمشاريع التي تمَّ طرحها قبل عام 1977 كانت من الكثرة بمكان، بحيث أغرقت المنطقة العربية قبل حرب 1973 وما بعدها؛ ومثّلت كل تلك المشاريع القضاء على المقاومة الفلسطينية، ووأد عناصر النضال الفلسطيني التي كانت لا تزال قائمة بفضل مقوّمات الاندفاع الوطني والمؤازرة الشعبية العربية، على الرغم من كل ما تعرّضت له من قمع ومحاولات تصفية. فكلما حاولت تجاوز مشاريع التسوية السلمية التي تحاول قضم الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ نُصب لها شرك آخر لإخضاع الإرادة الفلسطينية، التي أثّرت بها عوامل الانزلاق العربي والمؤثّرات الدولية والقوى التي ارتأت بالتسوية مخرجاً لحل القضية الفلسطينية [1].

ومن أهم المبادرات السلمية التي تمَّ طرحها وقتذاك، ما صدر من بيانٍ للدول التسع المنضوية تحت السوق الأوروبية المشتركة في 9 حزيران (يونيه) 1975، الذي نصَّ صراحةً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة وطنٍ يعبّر فيه عن هويته القومية، وأن حل النزاع لن يُصبح ممكناً ، إلاَّ إذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته القومية إلى واقع، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى إقامة وطن للشعب الفلسطيني [2]. كما عبّرت الدول التسع عن استيائها من كل عمل أو بيان، من شأنه أن يُشكّل عقبة في البحث عن السلام، وهي بذلك تعتبر بصورة خاصة، أن المواقف التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية وبعض التصريحات التي أصدرتها، من شأنها عرقلة البحث عن مثل هذه التسوية المنشودة[3].

وعلى الرغم من كل الانجازات التي حققتها منظمة التحرير، سواء أكانت على المستوى العربي أم الدولي، إلاَّ أن كل تلك الانجازات وُجّهت لها صفعة قوية وحاسمة، عندما تخلّى الرئيس المصري أنور السادات عن دول المواجهة والفلسطينيين، ثمَّ وقّع على اتفاقية سيناء الثانية المؤقتة كبداية ومقدمة للعمل السياسي المصري المنفرد والمتساوق مع أطروحات كيسنجر [4]. مدشّناً بذلك حقبة جديدة وتغيّراً جوهرياً في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية؛ فكانت زيارة السادات لإسرائيل فيما بعد في 19 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، ثمَّ

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص49.

[2] - عبد الرحمن صبري، "**الحوار العربي الأوروبي والدور الأوروبي الجماعي لدول أوروبا العشرة**"، بيروت، مجلة شؤون عربية، العدد 27، آيار (مايو)، 1983، ص88؛ حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ص52.

[3] - حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ص52-53.

[4] - نصير عاروري، "**اتفاقية سيناء كشكل من أشكال سياسة الاحتواء الأمريكية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 56، نيسان (أبريل) 1976، ص31-33.

توقيعه لاتفاقية كامب ديفيد الأولى في أيلول (سبتمبر) 1978، ثمَّ لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في آذار (مارس) 1979، بمثابة صدمة مؤلمة للعمل السياسي الفلسطيني. الأمر الذي عبّر عنه ياسر عرفات بقوله: "**لقد كنت على رأس الجبل؛ فألقى بي السادات إلى الوادي**" [1]، وذلك بعد ألقى الرئيس السادات خطاباً في الكنيست الإسرائيلي؛ فخلطت تلك الزيارة الأوراق، وعززت الخلافات العربية – العربية، ونسفت فكرة عقد مؤتمر جنيف للسلام، وعطّلت إمكانية حدوث تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي[2]. كما عبّر صلاح خلف (أبو إياد) القيادي في منظمة التحرير عن تلك الزيارة بالقول: "**وتلقيت الصدمة في أحشائي وأحسستها تشنجاً في حلقي، ذلك أن الرئيس المصري ظهر تحت أضواء كاشفات الضوء كالتماعة النور في الدكنة، وهو يصافح أيدي جلادي شعبنا، وهم يتناولون أمام ناظري: بيغن، دايان، شارون، والجنرالات ببزاتهم، ثمَّ ظهر السادات المنتصر في حرب أكتوبر جامداً أمام علم المحتلين، بينما النشيد الوطني الصهيوني يدوّي في الأسماع، وانسابت الدموع على خدود عددٍ من رفاقي...**" [3]. علماً بأن صلاح خلف كان من أكثر قيادات منظمة التحرير، رفضاً للخطوات التي اتخذها الرئيس السادات.

ولكن في المقابل وكما يذكر البعض: فإن قرار الرئيس السادات بزيارة إسرائيل وإن ترك إرباكاً وارتجالاً واضحاً على القرار السياسي الفلسطيني وخصوصاً داخل حركة فتح، فإن من هم من داخل الحركة من كان يرغب بالانضمام إلى عملية التسوية؛ فمحمود عباس (أبو مازن) على سبيل المثال قال - يوم كان الرئيس السادات يغادر باتجاه إسرائيل ليلقي خطابه في الكنيست - جملته الشهيرة، أمام أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح: "**إن هذه الطائرة** (أي التي أقلّت السادات) **فاتتنا، حيث كان يجب أن نكون فيها**" [4].

ولكن ما أُخِذَ على عرفات أثناء حضوره خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، أنه ظهر على شاشة التلفزة المصرية مرتعشاً بصورةٍ واضحة، لأنه وقف في تحية السادات بعد مقولته باستعداده لزيارة القدس. ويبدو أن تفسيره لِما قام به لم يُقنع منتقديه، وذلك عندما قال: بأنه لم يكن متأكداً مما قاله

---

[1] - صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص602.

[2] - سليمان المدني، **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، بيروت، المنارة للإنتاج الإعلامي والفني، 1998، ص378.

[3] - خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص305.

[4] - **مقابلة مع جمال كايد**.

السادات، وأنه صفّق له من باب الأدب والكياسة. ويبدو أن منتقديه تعمّق لديهم الشك مما قاله، عندما رفض إدانة السادات علناً فيما بعد، وبالتالي: لم يفد كثيراً بيان أصدرته اللجنة المركزية لحركة فتح في 17 من الشهر نفسه في طمأنة التنظيمات الفدائية الأخرى؛ إذ ناشد البيان الرئيس السادات بإعادة النظر في زيارته المرتقبة للقدس، لكن بلهجةٍ لافتةٍ في اعتدالها[1].

وحسب ما ذكره محمد حسنين هيكل في مجمل حديثه عن خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي، وما كان من رد مناحيم بيغن على ذلك الخطاب، بما يعني أن السادات لن يكون بمقدوره الحصول على كل ما ابتغاه من زيارته لإسرائيل. فإن السادات قال في خطابه: "**إن مصر تريد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من كل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل سنة 1967، وإن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع - وتلك بداية الحل**". ثمَّ وقف بيغن ليلقي رده على خطاب السادات، وكان يرتجله بعد أن خطَّ بقلمه ما لفت نظره من حديث السادات. وكان خطاب بيغن كارثة محققة، بعد أن شعر بأن السادات كان يريد من الزعماء الإسرائيليين أن يقدموا له هدية ثمناً لمبادرته اتجاههم. فقال بيغن في رده على خطاب السادات: "**إن أحداً لا يستطيع أن يأخذ شيئاً في مقابل لا شيء**"؛ فكان وقع خطاب بيغن على الوفد المصري كسقوط الصخرٍ من جبل [2].

ومما سبق: نلاحظ أن مهمة السادات في إسرائيل لم تكن سهلة ولم تكن مفروشة بالورود، وأن المفاوضات السرية التي سبقتها لم تكن الأساس الذي عليه سوف تُبنى المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بل إن قادة إسرائيل على ما يبدو تنصَّلوا تماماً من الأسس التي توصّلت التفاهمات السابقة مع المبعوثين المصريين، وخاصة حسن التهامي مبعوث الرئيس السادات ونائب رئيس الوزراء، أثناء لقاءاتهم في الرباط بالمملكة المغربية. وندلل على ذلك بما قاله موشيه دايان بعد خطاب الرئيس السادات في الكنيست الإسرائيلي: "**إن كل شيء قابل للتفاوض؛ ولا يزال ذلك موقف إسرائيل، لكن الاستعداد للتفاوض لا يعني الاستعداد للانسحاب**". بل وذهب دايان بعيداً عندما قال: "**بأنه لم يعد بشيء ولم يكن مخولاً بأن يعد بشيء، ثمَّ إن الموضوع لم يُبحث أصلاً، ويمكن الرجوع في ذلك إلى ملك**

---

[1] - لمزيد من التفاصيل، انظر: خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص310-311؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص601؛ **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، ص434؛ **وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"**، 1977/11/17.

[2] - محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (2)، ط8، القاهرة، دار الشروق، نوفمبر 2001، ص374.

المغرب، وقد كان حاضراً معظم الجلسة، ثمَّ إنه واثق أيضاً أن الجلسة لها تسجيل عند المغاربة... وعند غيرهم أيضاً". فما كان من الرئيس السادات أمام التنصّل الإسرائيلي، سوى الرضوخ والقبول بكل محاولة تترك الباب مفتوحاً لفرصة أخرى للحل السلمي [1].

ومن الجدير بالذكر: أن ياسر عرفات كان قد حاول ثني الرئيس السادات عن تصرفه، وإقناعه بالتمهّل في اتخاذ تلك الخطوة، بأن الثورة الإيرانية باتت على الأبواب، ويمكن بعد حدوثها من زيادة المطالب السياسية، ولكنه رفض ذلك القول جملةً وتفصيلاً، وسار حتى آخر الشوط ثمَّ وقّع اتفاقية كامب ديفيد، مطلقاً يد إسرائيل والولايات المتحدة بالمنطقة ومقدّراتها؛ فانفرط عقد التضامن العربي الحقيقي، وأصبح واضحاً للعرب جميعاً أن السلام مع إسرائيل غير ممكن بالتمسّك بمنظمة التحرير التي لا بد من القضاء عليها؛ لإنهاء ما بقي من إرثٍ للحركة القومية العربية. وعاد المنطق الإقليمي البغيض للبروز من جديد، وتصدّت منظمة التحرير لوحدها للغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام 1978، حيث صدَّت (34) ألف جندي إسرائيلي كما سيأتي بيانه. كما استطاعت في عام 1981 أن تفرض على إسرائيل طلب الهدنة، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي [2].

وكان برجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي، قد قابل الرئيس السادات في القاهرة في الأسبوع الأول من شهر كانون ثانٍ (يناير) 1979، ثمَّ نقل إليه رغبة الرئيس كارتر في تسريع المفاوضات المصرية الإسرائيلية، والعدول عن ربطها بمشكلة الحكم الذاتي للفلسطينيين. وبعد عودته إلى واشنطن قدّم تقريراً لكارتر، مفاده أن ما يهم السادات بالدرجة الأولى هو التوصّل إلى معاهدة مع إسرائيل، وإنه لا يأبه كثيراً بما يحدث على الجبهة الفلسطينية. وإن كان يُفضّل أن تجري محاولة أخيرة على الجبهة الفلسطينية، تتمثّل في أحد احتمالين:

1- إما اتصال أمريكي بمنظمة التحرير يطمئنها إلى أن مصر لا تزال تقوم بمساعدة قضيتها.
2- أو إعطاء قطاع غزة لمصر تقيم فيها حكماً ذاتياً فلسطينياً من السكان المحليين، وتكون تلك ورقة في يدها أمام منظمة التحرير، كما تكون من ناحية أخرى إشارة إلى الملك حسين، بأن مصر مستعدة للقيام بدوره في إطار الحكم الذاتي للفلسطينيين، ما دام

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ص374-376.

[2]- الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص323.

هو غير جاهز للتقدّم إلى هذه المسئولية. ثمَّ إن ذلك يمنع الملك حسين من المزايدة على مصر فلسطينياً أمام الرأي العام العربي [1].

ورغم المؤثّرات القوية على ميل السادات للتفاوض مع إسرائيل بعد فض الاشتباك الأول والثاني، ورغم المعارضة الرسمية من جانب منظمة التحرير لتلك الخطوات، فإن علاقتها بالنظام الرسمي المصري لم تنقطع تماماً، مما يوضّح ميلاً من جانب قيادات في المنظمة في تسوية سياسية؛ ففي أثناء انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في آذار (مارس) 1977، ناقش أعضاء المجلس – كما سلف الإشارة – مسألة إجراء اتصالات مع عناصر يهودية [2].

بل ويمكن القول: بأن فكر التسوية كان حاضراً عند قادة منظمة التحرير، قبل حضوره عند السادات وقبل كامب ديفيد - كما سبق الإشارة، ولكن المنظمة لم تكن تجرؤ على التصريح علناً بتوجهاتها، لأن الحالة الشعبية العربية: كانت ترفض فكر التسوية، وخصوصاً أنه جاء من الفلسطينيين الذين هم أصحاب القضية الرئيسيين. ولكن بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بات أصحاب تيار التسوية في المنظمة أكثر جرأة في كشف مواقفهم، كما أن خروج مصر من ساحة المواجهة العسكرية؛ أضعف بشكلٍ عام تيار المقاومة وخيار الحرب على المستويين: الفلسطيني والعربي [3].

لكن الغريب في الأمر في ذلك السياق وكتدعيمٍ لِما سبق بيانه، فإن مبادرة السادات بدل أن تُسقِط الواهمين من الفلسطينيين بوجود تسوية، عزّزتهم ووحّدت صفوفهم وأهدافهم. فيما تراجع ثمَّ انفرط عقد جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية، واستمرت بذرة السادات في النمو والانتشار إلى أن كانت مرحلة اتفاق أوسلو فيما بعد في عام 1993، وهي الأسوأ بمراحل من مرحلة كامب ديفيد [4].

ومما يدعم ما ذكرناه فيما سبق: ما قيل بأنه على الرغم من الإعلانات المتكررة الصادرة عن قيادة منظمة التحرير بالتمسّك بالثوابت الوطنية، إلاَّ أن سياسات تلك القيادة

---

[1] - هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص441-443.

[2] - محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ط5، القاهرة، دار الشروق، 1996، ص62.

[3] - مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[4] - مقابلة مع غازي الصوراني.

بدأت تتغيّر بعد المفاوضات السياسية غير المباشرة بين مصر وإسرائيل بعد حرب 1973، ثمَّ بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل وتوقيعه لمعاهدة السلام مع الحكومة الإسرائيلية. ورغم الخطابات الحماسية والتشدد الظاهري، إلاَّ أن رجال المفاوضات السياسية السرية والعلنية من الفلسطينيين نشطوا في إجراء اللقاءات والمفاوضات، وكان لمصر دورٌ رئيس فيها، وكانت القناعة لدى قيادة المنظمة، أن مصر هي اللاعب الرئيس والقوي والقائدة للعرب جميعاً. فمجرد خروج مصر من ميدان المعركة واعتبارها حرب عام 1973 آخر الحروب؛ جعل القيادة الفلسطينية تُدرك بأنها إن لم تلحق بمصر فإنها ستخسر أكثر مما تستفيد، وستُضيّع الفرص المتاحة ربما إلى الأبد [1].

ويُستدلُّ على ذلك: بأن القاهرة قامت بمحاولاتٍ لجس نبض الفلسطينيين فيما يتعلق بنقطتين: **الأولى:** إمكان إجراء اتصال سري مع ممثلٍ للولايات المتحدة لعرض وجهة نظرهم عليه، تمهيداً لمراحل أخرى في العلاقات. **والثانية:** رأيهم في أن تكون غزة هي البداية التي تتركّز فيها إقامة سلطة وطنية فلسطينية؛ ولذلك قام الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري باستدعاء سعيد كمال مندوب منظمة التحرير في القاهرة، رغم أن وضعه كان ملتبساً إلى درجة كبيرة. فقد كان من المفروض أنه الممثل الرسمي للمنظمة في القاهرة، ثمَّ حدث بعد زيارة السادات لإسرائيل ثمَّ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، أن ظهرت اعتراضات في أوساط المنظمة على وجوده في القاهرة، لكن ياسر عرفات كان يريده أن يبقى في القاهرة، رغم معارضة آخرين في القيادة الفلسطينية لذلك، وكان عرفات قد اتفق معه على مناورةٍ تسحبه رسمياً من القاهرة ثمَّ تستبقيه عملياً فيها. وكان ملخص المناورة إبلاغه بأن يعود إلى مقر قيادة المنظمة للتشاور، مع تعليمات سرية من عرفات إليه تسمح له بأن يعصى الأمر، ثمَّ يُعلن عرفات تجميد عضويته في المجلس الوطني الفلسطيني، بسبب تخلفه عن الحضور. وبذلك بقي سعيد كمال ممثلاً لعرفات في القاهرة، وإن نُزعت عنه صفة تمثيل المنظمة في مصر. ومهما يكن من أمر: فقد سلَّم مصطفى خليل لسعيد كمال رسالة شخصية لعرفات؛ فجاء رد عرفات عليها كالتالي: "**ليست هناك ممانعة في الاتصال على أن يبقى سراً، لأن السوفييت والسوريين لن يقبلوا ...**". وطلب خليل من كمال القول بوضوح: (**هل هو:**

[1]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

مفوّض من قيادته أم غير مفوّض؟)، فأبلغه كمال: بأنه مفوّض بشرط أن يبقى الاتصال سراً [1].

غير إن خبر الاتصالات التي تجريها المنظمة مع الإدارة الأمريكية عن طريق قناة اتصال مصرية جرى تسريبها في نيويورك؛ فقام عبد الحليم خدَّام وزير الخارجية السوري باستدعاء عبد المحسن أبو ميزر عضو القيادة الفلسطينية، واتهمه بأن المنظمة تلعب من وراء ظهرهم؛ فاضطر ياسر عرفات إلى إصدار نفيٍ، مؤكّداً: أن سعيد كمال مجمد، ثمَّ تبيّن أن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة هو الذي سرّب ذلك النبأ، لكي تنشأ ظروف تؤدي إلى وقف أي اتصال بالفلسطينيين [2].

وكان المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة (أندرو يونج) قد فقد منصبه في عام 1979، لأنه تجاوز حدود سلطاته بالاتصال مع مسئولٍ من منظمة التحرير؛ ليناقش معه بصورة غير رسمية إمكان عقد صفقة شاملة يتم بموجبها قبول شرعية إسرائيل وحق الفلسطينيين في تقرير المصير في آنٍ واحد. ولم يكن عرفات ورفاقه في القيادة الفلسطينية، يخفون رغبتهم في بدء حوار مع الإدارة الأمريكية، غير أنهم كانوا يرفضون القبول من جانبٍ واحد بالقرارين الدوليين (242) و (338)، والذي أصبح المعيار الرمزي لقبول وضع إسرائيل كدولةٍ ذات سيادة. وارتأى قادة المنظمة أن تلك الخطوة يمكن أن تُتخذ بالتوافق مع اعتراف أمريكي بحق الفلسطينيين في إقامة دولة، وبدورٍ حاسم لمنظمة التحرير باعتبارها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني [3].

وبناءً على ما سبق بيانه من إشارات نحو إمكانية قبول قيادة منظمة التحرير، لنوعٍ ما من حلول التسوية السلمية لا يتعارض والحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، فإن التوجهات السياسية للمنظمة وكذلك التحولات التي طرأت على الفكر السياسي الفلسطيني، انعكست بشأن إدارة الصراع مع إسرائيل، وذلك بالتحول نحو التوجهات والتعاطي مع الحلول السياسية، والتي كانت قد تجسّدت من قبل في طرح فكرة الدولة الديمقراطية، ثمَّ البرنامج المرحلي؛ مما يشكّل تحولاً فلسطينياً في إدارة هذا الصراع. وقد انعكس ذلك التحول

---

[1] - هيكل، **المفاوضات السرية**، ص444-445.

[2] - المرجع السابق، ص445.

[3] - تشيرچي، **أمريكا والسلام**، ص45.

على التداعيات السياسية على المستوى الإقليمي، وخصوصاً في التحول الذي تمثّل في زيارة الرئيس السادات إلى القدس، إدراكاً من أن تلك الزيارة وذلك التحول، قد لا يتعارض مع تحول الفكر السياسي الفلسطيني الذي بات أكثر استجابة للحلول السلمية. وهو ما شكّل معه بداية مرحلة جديدة في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، التي أعطت معها أولوية في الخيارات السياسية.

ومن ثمَّ فإن ثمة مدركات سياسية فلسطينية ضمنية كانت تدور في ذهن القيادة الفلسطينية، بأن هناك جملة من القضايا الرئيسة المكونة للصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكن أن تُحل إلاَّ من خلال الخيار السياسي مثل: قضية اللاجئين والقدس والدولة الفلسطينية المستقلة. وقد شكّلت تلك المدركات الأولية (الجينية) التي ظهرت منذ البداية فيما بعد، إطاراً عاماً للاتفاقيات السياسية التي عُقدت بين منظمة التحرير وإسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر عام 1991. وذلك التحول في الفكر السياسي على مستوى منظمة التحرير، قد شكّل درجة متقدمة في استيعاب وتفهّم الأبعاد الإقليمية والدولية المتحكّمة في إدارة الصراع، وبالتالي: فإن ذلك الفكر قد خلق حالة من الجدل السياسي والفكري الذي قامت عليه منظمة التحرير، الذي كان معتمداً على نهج الكفاح المسلح كخيار أحادي فقط.

وخلاصة ما نود الإشارة إليه، أن الرئيس السادات ما كان ليقوم بزيارته الجريئة إلى إسرائيل، لو لم يكن قد تلقّى إشارات قوية بالرغبة الفلسطينية الرسمية بالولوج نحو التسوية العملية والفعلية، وذلك كما أسلفنا الإشارة بقبول القيادة الفلسطينية بالدولة الديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود معاً، أو بقبولها بالبرنامج المرحلي الذي يسمح لها بإقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم استرداده. ويبدو أن السادات كان واثقاً بأن القيادة الفلسطينية قد تعارض توجهه ذلك في بداية الأمر، ثمَّ سرعان ما تُغيّر موقفها نحو القبول بذلك التوجّه؛ إذا ما رأت أنه قد يحقق الحد الأدنى من تصورها لحل القضية الفلسطينية. ولكن قبول السادات فيما بعد في حلٍ يعيد السيادة الاسمية على سيناء على حساب القضية الفلسطينية، وذلك بعد موافقته على تقزيم تلك القضية إلى تسوية، تقتصر على حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967؛ جعل القيادة الفلسطينية متهيّبة من القبول بتلك التسوية؛ خشية اتهامها بالتفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ويبدو أن منظمة التحرير كانت تبحث عن سبيلٍ لحل القضية الفلسطينية، في دائرة الحلول التي طُرحت على الساحتين: العربية والدولية في تلك الفترة، لأن المنظمة كانت تواجه أزمات داخلية صعبة خصوصاً في لبنان، ومن شبه عزلة دولية؛ لذا: كانت المنظمة تبحث عن ظهيرٍ عربي ودولي، يضمن لها تطبيق القرارات الدولية بخصوص القضية الفلسطينية [1]. وكان حسب ما تمَّ ذكره أن اتفاقاً تمَّ بين ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وإسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري قبيل تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، على تشكيل وفدٍ عربي مشترك للاشتراك في مؤتمر جنيف الدولي للسلام. وتمَّ ترشيح الدكتور إدوارد سعيد والدكتور إبراهيم أبو لُغد الفلسطينيين، من حاملي الجنسية الأمريكية في ذلك الوفد. وكان من المفترض أن يُعقد ذلك المؤتمر، في الأسبوع الأخير من شهر كانون أول (ديسمبر) [2]. بل وأكثر من ذلك، أنه جرى خلال لقاء عرفات بوزير الخارجية المصري، تصوُّر إمكان إجراء تعديلات على ميثاق منظمة التحرير [3].

ومنذ توقيع اتفاقيتي إطار السلام في كامب ديفيد، والتي تقضي بإجراء مفاوضات مصرية إسرائيلية لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وهي الصيغة الوحيدة المقبولة، أو التي أمكن انتزاعها من إسرائيل. والفلسطينيون على اختلاف منظماتهم واتجاهاتهم السياسية عمدوا إلى معارضة الاتفاقية، وإن كان لكل منهم وجهة نظره الخاصة لذلك الرفض، وتركّز الاختلاف أساساً في الفرق بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة والمقيمين خارجها؛ فردود الفعل لدى أعيان وعمد الأراضي المحتلة تختلف عنها لدى منظمة التحرير. ويعود السبب في ذلك إلى أن الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة، يُعتبرون أكثر استقراراً من المتواجدين خارجها، وهم في الوقت نفسه يتعرّضون لضغوط الاحتلال الإسرائيلي وسلطاته غير المحدودة في الأرض المحتلة، كما أنهم بعيدين عن أي مساعدات من الدول العربية والتي تُوجه كلها لصالح منظمة التحرير. وتتلخص وجهة نظر القادة المحليين المنتخبين والعمد في أن عدم اشتراكهم في المباحثات، يعود إلى غموض نص الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد، وأنه لا ذكر لحق تقرير المصير. فالحكم الذاتي من وجهة نظر أهالي الأراضي المحتلة، جملة مفرغة من محتواها في النهاية [4].

---

[1]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص82.

[2]- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، ص432.

[3]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص590.

[4]- كمال حسن علي، **محاربون ومفاوضون**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1407هـ (1986م)، ص326-327.

لقد أدّت زيارة السادات لإسرائيل إلى تداعيات خطيرة على مجمل القضية الفلسطينية ومعها منظمة التحرير؛ فقد أضحت المنظمة وحيدة في مواجهة إسرائيل ومخططاتها بلا ظهيرٍ عربي يدعمها كما سبق الإشارة. كما حققت أهداف الولايات المتحدة ورئيسها جيمي كارتر في تنفيذ وجهة نظره بشأن المفاوضات متعددة الأطراف، وكيانيتها الممثلة بمنظمة التحرير. وبعد استلاب القوة العربية الكبرى – مصر – وتحييدها، ثمَّ إخراجها من معادلة الصراع إلى دور الوسيط الذي تمَّ تجريده من كل وسائل القوة التي كان يتمتع بها كطرفٍ في عملية الصراع [1]. وأكثر من ذلك: فإن بدء عملية المفاوضات السلمية المصرية الإسرائيلية، أسقطت الرهان الفلسطيني على جدوى التسوية، وفتحت الأفق في منطقة الشرق الأوسط نحو اتجاهات سياسية كبيرة وخطيرة؛ مما دفع بعض القوى العربية إلى تشكيل ما سُمي بجبهة الصمود والتصدي؛ للوقوف في وجه إسرائيل، ومنع الاستسلام العربي بالكامل، كما أدّت إلى إطلاق يد إسرائيل الحربية وتشجيعها على غزو جنوب لبنان في آذار (مارس) 1978 كما سبق الإشارة، مدشّنةً بذلك مرحلة جديدة وقاسية ضد منظمة التحرير ووجودها على الأراضي اللبنانية [2].

وفوق هذا وذاك: فإن أخطر تداعيات كامب ديفيد محلياً على مستوى منظمة التحرير، تمثّل في الجانب الانقسامي الذي برز من خلال مواقف بعض قوى المنظمة، خاصةً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي حمّلت كل أطراف التسوية السلمية مسئولية مبادرة السادات [3]. لذا: وجدت المنظمة نفسها في أتون مواجهة جديدة أكثر حدّة على الصعيد السياسي، دون غطاء استراتيجي كانت تمثّله مصر عبر مراحل النضال الطويلة. وفي الوقت نفسه بدأت تعاني من انقسامات داخلية تمحورت بجبهة الرفض، التي حمّلت قيادة المنظمة جزءاً من المسئولية عن خطوة السادات في انتهاجها للتسوية السلمية، وإمكانية المضي بها كخيار تكتيكي في المواجهة وهو ما أضعفها وأطلق يد إسرائيل لتصفيتها فيما بعد في لبنان عسكرياً وسياسياً. وكذلك الأمر في تمكّن الدبلوماسية الأمريكية السياسية من تحقيق نجاحات، في محاولاتها لتحييد منظمة التحرير كممثل شرعي، وانتهاج اتفاقيات متعددة الأطراف، بدأت بتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية [4].

---

[1] - إلياس خوري، "**المفاجآت والمسألة الأخرى**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 73، كانون أول (ديسمبر) 1977، ص6.

[2] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص269.

[3] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص51.

[4] - المرجع السابق، ص51-52.

وحسب ما ذكر البعض: فإن بنود اتفاقية كامب ديفيد ليست بالجديدة، وأنها في حقيقة الأمر خطوة طبيعية ومنطقية للموقف المصري عقب اتفاقية الفصل الثانية بين القوات المصرية والإسرائيلية، وأن الحديث عن خيانة السادات وعدم القدرة والفاعلية أو السذاجة، كله تعبير عن حالة التخلّف الفكري التي تسيطر على العالم العربي [1].

ثانياً: تداعيات العملية السلمية بين مصر وإسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية

ومن تداعيات العملية السلمية بين مصر وإسرائيل على منظمة التحرير ما يأتي:

أ- التأثير العسكري

بادئ ذي بدء: فإنه من المعروف أن الهدف الفلسطيني الاستراتيجي تمثّل في أبجديات العمل الوطني الفلسطيني في تحرير فلسطين، سواء أكان على المستوى الشعبي أم التنظيمي كهدفٍ لا يمكن التنازل عنه، أو حتى مجرد مناقشته رسمياً أو فكرياً. وبالعودة لمعظم برامج وأطروحات القوى الفلسطينية ومنظمة التحرير، والميثاق القومي ثمَّ الوطني الفلسطينيين، وقد لاحظنا ذلك التأكيد والحزم في تحديد هدف الدولة الفلسطينية الديمقراطية، كخيارٍ أوحد للرؤية الفلسطينية في حل لوغاريتمات الصراع مع إسرائيل. ولكن المستجدات المحلية الفلسطينية والإقليمية التي شهدتها القضية فيما بعد، وعلى رأسها اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية التي اعتبرت التحول النوعي في القضية الفلسطينية، والصراع العربي-الإسرائيلي، والتحول في المخططات الإسرائيلية ورؤيتها وتوجهاتها العدوانية اتجاه منظمة التحرير والقضية الفلسطينية؛ دفع بتغيير اتجاهات الهدف الاستراتيجي من تحرير الكل إلى القبول بالجزء [2].

وعندما وجد الفلسطينيون أنفسهم بعيدين عن اتفاقية كامب ديفيد، اضطروا للانضمام إلى جبهة الرفض التي تزعمتّها سوريا، واستمروا في شن هجماتهم على إسرائيل من

---

[1] - حامد ربيع، **اتفاقيات كامب ديفيد ومستقبل المشرق العربي**، دمشق، سلسلة الثقافة السياسية (1)، 1980، ص5.

[2] - محسن صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت، ص253.

الجنوب اللبناني [1]. وكانت الدول العربية قد قدّمت في مؤتمر القمة العربية في 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1978، مبلغ (300) مليون دولاراً سنوياً لمدة عشر سنوات متتالية لدعم منظمة التحرير، ابتداءً من مطلع عام 1979 [2]. ويبدو أن القيادة الفلسطينية كانت تبذل قصارى جهدها لإصلاح علاقتها السيئة مع النظام الرسمي السوري، تارةً بدعمٍ وتارةً أخرى بضغوط عربية وأجنبية، ولم يكن ذلك سوى تعبير عن إدراك تلك القيادة، لحقيقة الارتباطات بين المنظمة وسوريا. وكانت سوريا بدورها قد وظّفت ذلك التقارب لصالح أهدافها، لِما يدور من حلولٍ سلمية في تلك الفترة، ولأن سوريا تعلم علم اليقين أن أي حل سلمي، لا يمكن أن يتم أو ينجح دون مشاركة الفلسطينيين [3]. وبالتالي: كان كل طرفٍ منهما ينظر إلى الآخر بحذرٍ شديد؛ فسوريا اهتمت من جهة: بتضييق مجال تحرّك الفلسطينيين، كي لا يستدرجوها رغماً عنها إلى حربٍ مع إسرائيل لا يمكن كسبها. وبالمقابل: أرادت منظمة التحرير تجنّب لعب دور المنفّذ للأوامر السورية، وإبراز دورها وقوتها المستقلة [4].

وبالإمكان تحديد التأثير العسكري لعملية السلام المصرية - الإسرائيلية على منظمة التحرير من خلال الأحداث الآتية:

1- عملية الليطاني عام 1978

وجّهت المفاوضات المصرية الإسرائيلية ضربة قوية للنضال الوطني الفلسطيني، حيث مكّنت إسرائيل من الاستفراد به وتشديد العدوان عليه [5]؛ ففي ظل هدوء الجبهة المصرية الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد الأولى، عمدت إسرائيل إلى محاولة محاصرة المقاومة الفلسطينية، وتغيير خريطة الجنوب اللبناني براً وبحراً. وكان من الطبيعي أن يُصبح جنوب لبنان في مثل تلك الظروف وإزاء الأطماع الإسرائيلية الصريحة، المركز الرئيس لنشاط المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل؛ فشهِدت ساحة الجنوب اللبناني صراعاً عنيفاً بين

---

[1]- ساندرا مكي، **الملفات السرية للحكام العرب**، عرض: عادل عبد الصبور، القاهرة، الدار العالمية للكتب والنشر، د. ت، ص202.

[2]- عبد القادر ياسين، **أربعون عاماً في منظمة التحرير**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق، 2006، ص92.

[3]- عبده مباشر، **حوار مع أبو عمار**، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص15.

[4]- هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب**، ص287.

[5]- عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**".

المقاومة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية وبين القوات الإسرائيلية وعملائها من اللبنانيين، وقد بلغ ذلك الصراع أحد أشكاله في الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار (مارس) 1978 [1].

وبالتالي: فقد أحسَّ الكثيرون في منطقة الشرق الأوسط، بأن كل مرحلة من مراحل السلام المصري الإسرائيلي، إنما تتحقق بثمنٍ هو تكثيف الحرب من جانب إسرائيل على منظمة التحرير بطول جبهتها الشمالية في لبنان. ومهما كانت صحة ذلك القول من عدمه، فإن لبنان والفلسطينيين قد دفعوا ثمناً باهظاً لكل خطوة في التقارب المصري الإسرائيلي الأمريكي [2].

وبمجرد أن توقفت حرب الأشقاء بين سوريا والقوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية، عوقبت سوريا ومُنعت قواتها التي تُسمى بقوى الردع العربية من اجتياز خط الزهراني - النبطية من الانتشار بكل المناطق. وبينما كان الفلسطينيون يطبّقون اتفاقية القاهرة بالانسحاب نحو الشرق، قام الإسرائيليون بإقامة منطقة انعزالية في جنوب لبنان في أوائل عام 1977، باحتلال الطيبة والخيام ورب ثلاثين والناقورة، وأطبقوا على بنت جبيل والعيشية كخطوة على طريق الاتصال بجزين. ولكن بمساعدة السوريين تمكّن الفلسطينيون من استرداد السيطرة على تلك المناطق، ثمَّ استغلَّ الإسرائيليون مفاوضاتهم السلمية مع المصريين؛ فاجتاحوا الجنوب اللبناني في آذار (مارس) 1978، ولكنهم مع ذلك فشلوا في تحقيق هدفهم الاستراتيجي باحتلال صور وسحق مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وكانت تلك الحرب تسمى بالحرب الخامسة، حيث استمرت ثمانية أيام، وكانت الثورة الفلسطينية قد واصلت تصعيد عملياتها الفدائية داخل إسرائيل، وكان من أشهرها وأهمها عملية كمال عدوان الفدائية، التي قامت بها مجموعة دير ياسين الاستشهادية بقيادة دلال المغربي، على الساحل الفلسطيني بين مدينتي حيفا وتل أبيب في الشهر نفسه [3].

---

[1]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص87.

[2]- رشيد الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**، في: وليام ب. كوانت (محرر)، كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ص376-377.

[3]- الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص320، عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص272؛ يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (3)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص31.

ومن ردود الفعل على عملية الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني؛ قيام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بإرسال رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب، وضّح فيها الهجوم الإسرائيلي ومدى قوته، وأعلن فيها أن تلك العملية هي عملية واسعة من أجل إبادة الشعبين: الفلسطيني واللبناني، ومحاولة لتصفية الثورة الفلسطينية [1]. وبناءً على طلب الحكومة اللبنانية من مجلس الأمن الدولي التدخّل لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان؛ انعقد المجلس في 19-20 آذار (مارس)؛ فأصدر القرار رقم (425) الذي طالب بوقف إطلاق النار واحترام إسرائيل للسيادة اللبنانية [2]. كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم (426) الذي صادق فيه على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim)، بإنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتي كانت تضم 4000 عنصر من قوات الطوارئ الدولية إلى جنوب لبنان [3]. وكانت إسرائيل قد رفضت في البداية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ودعت إلى الإبقاء على الوضع كما هو عليه إلى حين التوصّل لحلٍ واتفاق يضمن الأمن بالنسبة إليها، وكذلك إلغاء أي تواجد للفدائيين الفلسطينيين في جنوب نهر الليطاني، وإخضاع الجسور الثلاثة على الليطاني للمراقبة لعدم السماح بعودة أولئك الفدائيين إلى الجنوب اللبناني [4]. ولكن مع زيادة الضغوط الدولية وبناءً على قرارات مجلس الأمن الدولي؛ أعلنت إسرائيل عزمها على إجراء انسحابات تدريجية ابتداءً من 11-14 نيسان (أبريل)، مع رفض مبدأ الانسحاب التام من كل الأراضي اللبنانية المحتلة، خشية أن تمتد تلك السابقة اللبنانية إلى بقية الأراضي التي تحتلها منذ عام 1967 [5].

وقد أعلنت إسرائيل أن انسحاب قواتها الكامل من الجنوب اللبناني، سيتم في 13 حزيران (يونيه) 1978، لكن ذلك لم يكن سوى وعد آخر ضمن سلسلة وعود لم تتحقق، بل إنها تجاوزت كل القوانين الدولية، عندما وجدت ضالتها المنشودة في الرائد المنشق عن

---

[1] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978**، وثيقة رقم 95، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص143.

[2] - حبيب صادق، **الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان**، بيروت، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، د. ت، ص10.

[3] - *Joseph Chaims, **Lebanon (1977-1982)**, Maqvettes Arab Printing Press, (n.e), (n.a), p. 114.*

[4] - غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص318.

[5] - كريم بقرادوني، **السلام المفقود، عهد إلياس سركيس (1976-1982)**، بيروت، الشرق للمنشورات، 1986، ص153.

الجيش اللبناني سعد حداد، الذي أعلن قيام دولة لبنان الحر في الجنوب اللبناني المحتل، حتى تُشكّل الحزام الواقي لإسرائيل، والقاعدة العدوانية لشن الهجمات على تلك المنطقة [1].

وترتّب على ذلك الاجتياح فلسطينياً، مزيداً من التلاحم بين مقاتلي الثورة الفلسطينية، تمَّ التعبير عنه بتحرّكات وتظاهرات، بجانب أفواج المتطوعين الذين بدأوا يتدفقون للالتحاق بالثورة، للمشاركة في أعمالها الحربية ضد إسرائيل [2]. كما أن المواجهة أدّت إلى نتيجةٍ واضحة: فالفلسطينيون عاشوا معركة شبيهة إلى حدٍّ ما بمعركة الكرامة في الأردن، وتمكّنوا من مجابهة ومقاومة أقوى جيش في المنطقة، في الوقت الذي شهد فيه انقسام وطني عمودي، لا يقسّم الجنوب اللبناني وحده بل لبنان كله إلى فريقين، **أحدهما:** يعتبر إسرائيل عدواً تاريخياً، **والآخر:** يعتبرها حليفاً تاريخياً [3].

2- أحداث عام 1981

عززت المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية التي دارت في لبنان في تموز (يوليه) 1981 التواجد العسكري لمنظمة التحرير، وأظهرتها طرفاً سياسياً لا يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة تجاهله، كما ساهمت في زيادة الرصيد السياسي والدبلوماسي للمنظمة على الساحة الدولية من جهة، ومن جهةٍ أخرى كان نفوذ منظمة التحرير داخل الأراضي المحتلة يشهد تنامياً مستمراً، في ظل تصاعد المقاومة الشعبية لمشروع الحكم الذاتي، وتأكّد عجز الحكومة اليمينية الإسرائيلية عن إيجاد قيادة بديلة للمنظمة في الداخل. وفي محاولةٍ من جانب الحكومة الإسرائيلية للحيلولة دون تطور ذلك التحول في صالح المنظمة؛ بدأت تفكّر في نهاية عام 1981 بشن هجومٍ واسع على مواقع المنظمة في لبنان، مستغلةً في ذلك انهيار التضامن العربي، واشتداد حدة المواجهة السياسية بين القوتين العظميين: (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) [4].

---

[1]- يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (2)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص28.

[2]- أحمد حمّاد، **شهادات من أرض المعركة، حرب الجنوب 15-32 آذار 1978**، إذاعة صوت الثورة الفلسطينية، 1978، ص18.

[3]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص93.

[4]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص186.

ففي العاشر من تموز (يوليه) 1981، شنّت القوات الإسرائيلية غارات على قواعد المقاومة الفلسطينية في منطقة النبطية وبعض القرى الجنوبية؛ فردّت قوات الثورة الفلسطينية بإطلاق المدافع والصواريخ على المستعمرات في الجليل الأعلى والجليل الغربي. واستمر القصف حتى 24 من الشهر نفسه؛ مما كان له من أثرٍ كبير على سكان الجليل من الإسرائيليين، حيث شهدت منطقة شمال إسرائيل نزوحاً كبيراً [1]. كما واجهت السلطات الإسرائيلية ارتباكاً ملحوظاً بعد المفاجأة بقوة الرد الفلسطيني وحالة الذعر التي أحدثتها، وكثافة النزوح من شمال إسرائيل، وعدم كفاية الاستعدادات الأوليّة لمواجهة مثل ذلك الوضع. أما على صعيد السلاح الفلسطيني، فقد بدا أنه أكثر تطوراً من ذي قبل، الأمر الذي دعا المعلق الإسرائيلي زئيف شيف للقول: بأن الفدائيين الفلسطينيين نفّذوا عملية عسكرية فريدة دون أن يدفعوا ثمناً حقيقياً لذلك، وشكّلوا تحدياً وتهديداً للجيش الإسرائيلي[2]. وهنالك أدركت إسرائيل أنها دخلت في أتون حرب استنزاف، فلم يعد أمامها سوى سبيلان: إما أن توسّع عمليتها جواً وبراً، وإما أن تسعى إلى وقف إطلاق النار؛ فاختارت السبيل الثاني تجنباً لمخاطر توسيع العملية الهجومية أو اشتداد الاستنزاف [3].

ويبدو أن المصالح الإستراتيجية السورية قد تلاقت مع الفلسطينيين خلال تلك الأحداث؛ فحرب المدفعية كانت ضمن السياسة التي أرادتها وشجّعتها القيادة السورية؛ وذلك بهدف تسخين الجبهة اللبنانية؛ وللتأثير على مجريات المفاوضات المصرية الإسرائيلية بخصوص الحكم الذاتي للفلسطينيين، فتمحور الدور السوري في الدعم المعنوي والإعلامي. وعندما وجدت سوريا أنها حققت الأهداف التي تبتغيها؛ سارعت بالإفراج عن كميات كبيرة من الأسلحة وصواريخ الراجمات والقذائف التي كانت ليبيا والاتحاد السوفيتي قد أرسلتها للثورة الفلسطينية، كما وشجّعت على الاستمرار في القتال [4]. وفوق ذلك سمحت بإدخال

---

[1] - محمد صلاح، **الحرب الفلسطينية – الإسرائيلية 10-24 تموز 1981**، بيروت، منشورات فلسطين المحتلة، 1981، ص31؛ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **مكتب الأرض المحتلة**، قسم المعلومات، رصد التلفزيون الإسرائيلي، العدد 305، ص3؛ بدر عبد الحق، غازي السعدي، **حرب الجليل الفلسطينية – الإسرائيلية الخامسة، تموز 1981**، عمّان، دار الجليل للنشر، 1981، ص50؛ هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية (1948-1988)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص487؛ مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، **رصد إذاعة إسرائيل**، تموز 1981، العدد 2396، السنة 10، ص7.

[2] - محمود سويد، "**الانتصار والمأزق**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 119، أكتوبر 1981، ص65-66.

[3] - الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية**، ص488.

[4] - نوفل، **البحث عن الدولة**، ص34-35.

صواريخ (SAM 9) المضادة للطائرات؛ لتقوية وضع الفصائل الفلسطينية المؤيدة لها في البقاع اللبناني [1].

وبناءً عليه: أوفدت الإدارة الأمريكية مبعوثها الخاص فيليب حبيب (Philip Habib) اللبناني الأصل إلى منطقة الشرق الأوسط في 19 تموز (يوليه)؛ من أجل التوصّل إلى صيغة لوقف إطلاق النار. وقدّم حبيب طلباً إلى كل من إسرائيل ومنظمة التحرير لذلك: الغرض، حيث وافقتا على وقف إطلاق النار بينهما [2]. ومهما يكن من أمر: فإن تلك الحرب أكسبت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير مكاسب عدة ليس على الصعيد العسكري فحسب، وإنما على الصعيد السياسي والدولي أيضاً، حيث كانت تلك أول مرة تبادر فيها الحكومة الإسرائيلية إلى طلب وقف إطلاق النار رسمياً من خلال مجلس الأمن الدولي. بينما على الصعيد الدولي فقد كان الاهتمام الإعلامي والسياسي بتلك الحرب عالمياً أكثر منه عربياً، وأكّدت منظمة التحرير بذلك الاتفاق التزامها به لمدة 9 أشهر، على أنها منظمة منضبطة وقادرة على الدخول في أية تفاهمات أو اتفاقيات مستقبلية والالتزام بها أيضاً [3]. وبالتالي: فقد كانت المحصّلة النهائية لتلك الحرب اعتراف الإسرائيليين أنفسهم بأن ثمة تعادلاً بينهم وبين الفلسطينيين، الأمر الذي أعلنه (أفيغدورين غال) قائد المنطقة الشمالية وقتذاك [4].

ب – التأثير السياسي

بادئ ذا بدء: لا بد من الإشارة إلى أن سقوط حكم الشاه محمد رضا بهلوي في إيران، ثمَّ قيام الجمهورية الإسلامية فيها، قبل توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بحوالي شهر فقط، خلق معادلة جديدة بجنوب لبنان وفي كل منطقة الشرق الأوسط. فبدلاً من انسحاق الفلسطينيين في جنوب لبنان، تراجعت إسرائيل وانسحبت من تلك المنطقة، كما تمكّن الفلسطينيون من تحقيق نصرٍ جديد باقتحام بوابات أوروبا الغربية سياسياً؛

---

[1]- *D. Bav'y and E. Sa'peter,* ***Fire in Beirut: Israel's War in Lebanon with the PLO****, 1st ed., New York, Stein and Dɛy, 1984, p. 104;*

صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص709-710.

[2]- مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، **رصد إذاعة إسرائيل**، ص3؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص343-344.

[3]- أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص103.

[4]- منة شاهين، "**فشلنا عسكرياً وسياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 119، 1981، ص121.

فالصمود الفلسطيني واللبناني والعامل الإيراني الجديد، والموقف التاريخي لقمة بغداد العربية، جعلت أوروبا تدرك أن كامب ديفيد لا يشكّل حلاً يمكن فرضه بالقوة، وأن الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978 التي كان مطلوباً منها أن تحل المشكلة، أصبحت هي المشكلة [1].

ومن التأثيرات السياسية لإفرازات عملية التسوية المصرية الإسرائيلية، البيان الذي صدر عن وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في 18 حزيران (يونيه) 1979، والذي أُعلن فيه أن تمسّك إسرائيل بالسيادة النهائية على الأراضي المحتلة، يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي أرسى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. كما اعتبر البيان: أن سياسة إقامة المستوطنات التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية وفقاً للقانون الدولي. كما أعلن البيان: إنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط؛ يتعيّن الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين وبينها حقهم في إقامة وطن [2].

كما استمر تحرّك منظمة التحرير السياسي الدولي خاصةً في أوروبا؛ فنتج عنه بيان قمة البندقية عام 1980 والذي أقرَّ للمرة الأولى أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، بل هي مشكلة شعب يجب الاعتراف بحقوقه المشروعة. وأشار إلى ضرورة اشتراك منظمة التحرير في التسوية لتحقيق السلام، على أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود والأمن [3].

كما فتحت اتفاقيتا كامب ديفيد وملحقاتهما الباب على مصراعيه، أمام وجود أمريكي مباشر في منطقة الشرق الأوسط، بحيث أصبحت الولايات المتحدة شريكاً تاماً في أية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وليس مجرد وسيط بين الأطراف المتصارعة، وقد تمَّ ذلك على حساب إبعاد الاتحاد السوفيتي؛ كعامل توازن عن المشاريع المطروحة للتسوية، وتقليص العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية معه، وإغفال صيغة مؤتمر جنيف التي تدعمها موسكو؛ كسبيلٍ للتوصّل إلى حل عادل لأزمة الشرق الأوسط منذ سنوات عديدة،

---

[1] - الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، ص321.

[2] - سمير كرم، "**قضايا دولية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 92-93، تموز - آب (يوليه – أغسطس) 1979، ص292.

[3] - خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص34.

خصوصاً بعد انحسار الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وفشل سياسة ربط المنطقة بالأحلاف الاستعمارية خلال حقبة الخمسينات من القرن الفائت [1].

وبالتالي: فإن الفكر السياسي الفلسطيني، بلور بعد انقضاء ثلاثة أرباع القرن العشرين أهدافاً للحركة الوطنية الفلسطينية ممكنة التحقيق، بل ومن الممكن الدفاع عنها بمنطق الأغلبية العربية ومنطق القرارات الدولية أيضاً. وبذلك انفتحت مرحلة التوجه نحو التسوية؛ فراحت الحركة الوطنية تتقدّم بالإجمال بخطاً حثيثة نحو إنجاز برنامج الدولة المستقلة، حتى وإن تقلّصت المساحة المأمولة لتلك الدولة؛ فاقتصرت على الأراضي التي أُحتلت عام 1967، وليس على الأرض التي خصصها قرار التقسيم رقم (181) للشعب الفلسطيني. ثمَّ ما كان من أمر تسوية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية، ثمَّ إبرام مصر صلحها المنفرد مع إسرائيل ثمَّ خروجها بالكامل من ميدان المجابهة. ورغم أن ذلك الوقع وقع خارج الساحة الفلسطينية، إلاَّ أنه أثّر تأثيراً عميقاً عليها؛ فذلك الصلح تمَّ قبل أن تقر إسرائيل بأيٍّ من حقوق الشعب الفلسطيني، ثمَّ كان من تداعياته لاحقاً غزو إسرائيل للأراضي اللبنانية وفتكها بقوى منظمة التحرير المتمركزة فيه، مع تشريد ما بقي من تلك القوى وتسليمها إلى أجواءٍ تأذن بانتعاش النوازع الاستسلامية [2]. وبالتالي: كان من نتائج الصلح المصري الإسرائيلي - وكما سيظهر لاحقاً - احتواء حركة التحرير الفلسطينية، والعمل على تصفيتها تدريجياً بأساليب عسكرية وقسرية [3].

وعليه: تبلبل الفكر الذي ظهر عجزه الطبيعي عن المواءمة بين الاستمرار في رفع المطالب الجليلة، وبين واقع الحال الهابط؛ فرفض حلول التسوية فقد ألقه وبريقه ولم يعد مقنعاً، وتراجع الأمل بالحل الذي يبدأ بتسوية متواضعة، ثمَّ يستكمل بلوغ الأهداف الجليلة على مراحل، واضطرب حال دعاة التسوية القائمة على قرارات الشرعية الدولية حيث وهنت قوتهم. ومن ثمَّ بقي خط التسوية هو الغالب في تلك المرحلة، إلاَّ أن سماته تبدّلت فكراً وممارسة. ولم تعد الدعوة إلى التسوية السلمية تعبيراً عن عقلانية تطوّع الجهد الوطني

---

[1] - **فلسطين تاريخها وقضيتها**، ص307.

[2] - فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص63-64.

[3] - إدوارد سعيد، "**وجهة نظر فلسطينية بعد كامب ديفيد**"، مجلة فلسطين الثورة، عدد خاص عن Middle East International، تشرين ثانٍ 1978، ص184.

لحاجات القضية الوطنية وفق معطيات كل مرحلة، بل صارت دعوة إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه [1].

إذن: كانت اتفاقية كامب ديفيد ربحاً صافياً للاحتلال الإسرائيلي، حيث خالف الرئيس السادات فيها الدستور المصري ومبادئ القانون الدولي وقانون المعاهدات الدولية، لِما فيها من تفريطٍ في حقوق الأمة العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة. وللأسف لم يعِ الفلسطينيون خطر تلك الاتفاقية رغم معارضة منظمة التحرير ومختلف الفصائل فيها لتلك الاتفاقية، خاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلاَّ أنها كانت أساساً واضحاً لانحراف قيادة المنظمة وحركة فتح عن مسار أهدافها، وتوجهها لخيار التسوية [2].

ومن مجمل ما سبق بيانه؛ بالإمكان الوقوف عند النتائج الآتية:

- إن الفكر السياسي لمنظمة التحرير أخذ في تبديل مفاهيمه اتجاه المساعي السلمية في المنطقة؛ فمنظمة التحرير أدركت أن كل ما يجري من أطروحات أمريكية إسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، إنما يأتي في سياق سلسلة البحث عن حلول تحول دون بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة؛ الأمر الذي شكّل دفعاً فلسطينياً معاكساً لإثبات ذاته الوطنية، متبنياً مواقف أكثر اعتدالاً وانتهاجاً للرغبات العربية والدولية ومتطلبات المرحلة الجديدة، كما وصفتها وقتذاك قيادة المنظمة.
- إن الرئيس المصري أنور السادات ما كان ليقوم بزيارته الجريئة إلى إسرائيل، لو لم يكن قد تلقّى إشارات قوية بالرغبة الفلسطينية الرسمية بالولوج نحو التسوية العملية والفعلية، بعد قبول القيادة الفلسطينية بالدولة الديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود معاً في عام 1968، أو بقبولها بالبرنامج المرحلي الذي يسمح لها بإقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم استرداده في عام 1974. ويبدو أن السادات كان واثقاً بأن القيادة الفلسطينية، قد تعارض توجهه ذلك في بداية الأمر، ثمَّ سرعان ما تغيير موقفها نحو القبول بذلك التوجه؛ إذا ما رأت أنه قد يحقق الحد الأدنى من تصورها لحل القضية الفلسطينية. ولكن قبول السادات فيما بعد في حلٍ، يعيد السيادة

---

[1]- المرجع السابق، ص64.

[2]- مقابلة مع جميل مزهر.

الاسمية على سيناء على حساب القضية الفلسطينية، وذلك بعد موافقته على تقزيم تلك القضية إلى تسوية، تقتصر على حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967؛ جعل القيادة الفلسطينية متهيّبة من القبول بتلك التسوية؛ خشية اتهامها بالتفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

- إن من أهم تداعيات اتفاقية كامب ديفيد على الفلسطينيين، أن منظمة التحرير وجدت نفسها في أتون مواجهة جديدة أكثر حدّة على الصعيد السياسي، دون غطاء استراتيجي كانت تمثّله مصر عبر مراحل النضال الطويلة. وفي الوقت نفسه بدأت تعاني من انقسامات داخلية تمحورت بجبهة الرفض، التي حمّلت قيادة المنظمة جزءاً من المسئولية عن خطوة السادات في انتهاجها للتسوية السلمية، وإمكانية المضي فيها كخيار تكتيكي في المواجهة، وهو ما أضعفها وأطلق يد إسرائيل لتصفيتها فيما بعد في لبنان عسكرياً وسياسياً. وكذلك الأمر في تمكّن الدبلوماسية الأمريكية السياسية، من تحقيق نجاحات في محاولاتها لتحييد منظمة التحرير كممثلٍ شرعي، وانتهاج اتفاقيات متعددة الأطراف، بدأت بتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية.